العرب
الثلاثاء 2021/11/23
السنة 44 العدد 12249

هل يمكن تشكيل شرق أوسط جديد أساسه التنافس والتعاون

تركيا تستثمر في الأزمات لملء الفراغ وتحسين علاقاتها بقادة المنطقة

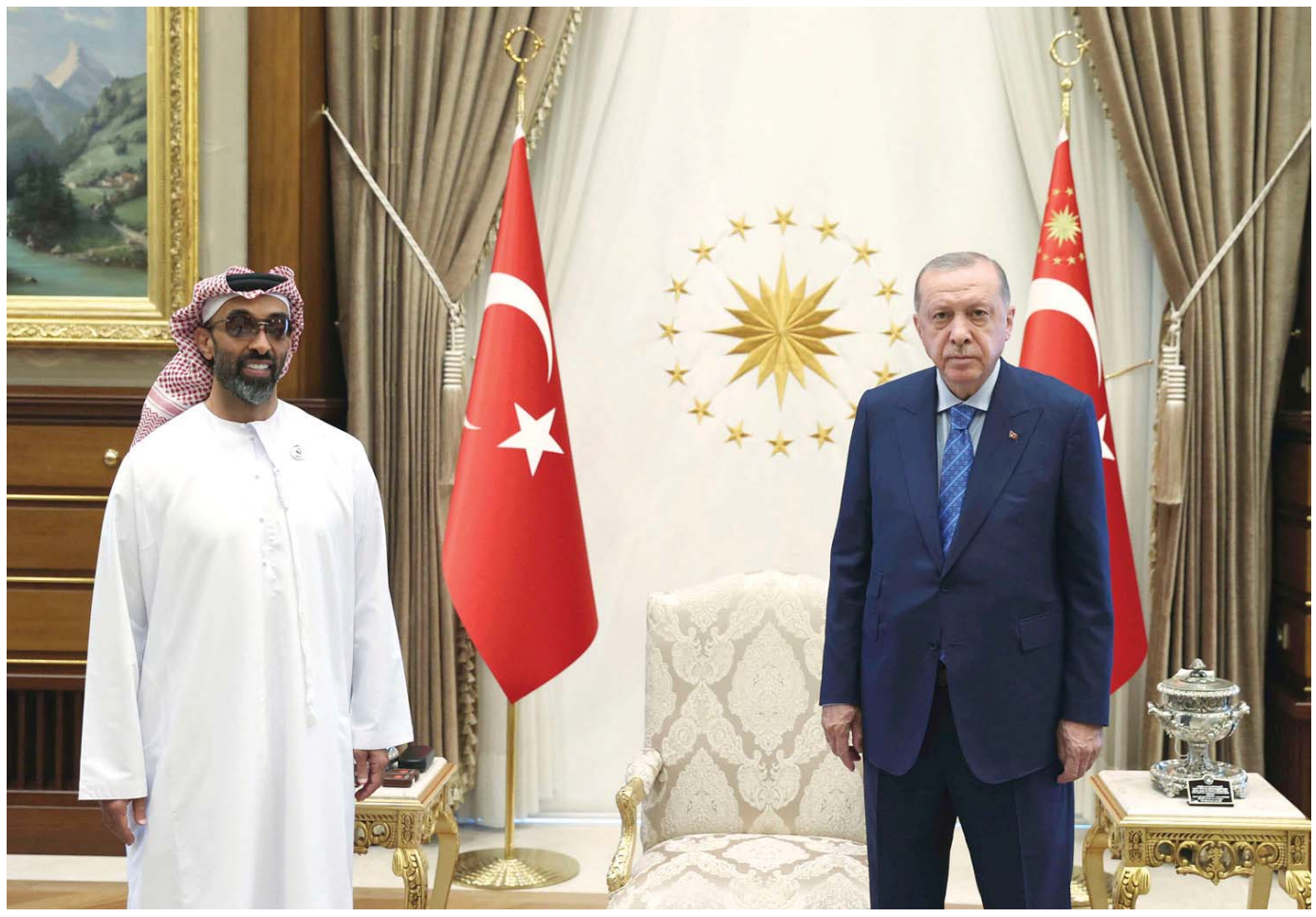

وساطة أم استغلال

رغم التنافس المشتد بينها وبين الدول الخليجية على أصعدة مختلفة، ومحاولاتها توسيع نفوذها في الشرق الأوسط، تحاول تركيا تقديم نفسها كطرف متعاون مستعد للإسهام في خلق شرق أوسط جديد أساسه التعاون والمنافسة، حيث حاولت مؤخرا عبر تحركاتها الدبلوماسية تعزيز موقعها كوسيط محتمل في لبنان، وإدارة التوترات التركية - الإيرانية في القوقاز على طول الحدود الأذرية - الإيرانية، وإيجاد أرضية مشتركة في سوريا.

واشنطن - قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو خلال زيارته للبنان الأسبوع الماضي إن تحسن العلاقات بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط لن ينهي الخصومة.

وبناء على ذلك، يرى جيمس دورسي المحلل السياسي المختص في شؤون الشرق الأوسط والأدنى أن تحسّن العلاقات يؤدّي إلى تحويل ساحة المعركة بعيدا عن صراع مسلح محتمل، مما يسمح للمتنافسين بالتسابق مع التمتع بفوائد التعاون التجاري والاقتصادي بالإضافة إلى خطوط الاتصال التي تساعد على منع النزاعات والصراعات من الخروج عن نطاق السيطرة.

ويتابع أن جاويش أوغلو سعى لملء الفراغ بعد أن فرض خصوم تركيا الجيوسياسيون والدينيون على القوة الناعمة، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى جانب البحرين والكويت، مقاطعة اقتصادية على لبنان وسحبوا سفراءهم من بيروت.

ويتأرجح لبنان اليوم على حافة الانهيار بسبب الفساد المستشري والنخبة التي تبدو على استعداد لحماية مصالحها الخاصة بأي ثمن. حيث تقدر الأمم المتحدة أن ثلاثة أرباع السكان قد انحدروا إلى هوة الفقر.

وزاد تفاقم مأزق لبنان مع كون المقاطعة تهدف إلى تخفيف القبضة على بلد حزب الله المدعوم من إيران، والذي أصبح جزءا من النخبة. وأدى احتجاج حزب الله في أكتوبر، للمطالبة باستبدال القاضي طارق بيطار المكلف بالتحقيق في انفجار مرفإ بيروت المدمر العام الماضي وأسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص، إلى أعمال عنف طائفية تذكر بالحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت 15 عاما في السبعينات والثمانينات.

وسافر جاويش أوغلو إلى بيروت قبل انعقاد منتدى الأعمال الإماراتي – التركي الذي استمر يوما واحدا في إسطنبول وزيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وهي الأولى منذ 12 عاما.

والتقى وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في روما بنظيره الإماراتي الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، بعد أيام من زيارة بيروت على هامش الجمعية البرلمانية المتوسطية.

وكانت تركيا والإمارات على خلاف بسبب المزاعم التركية بأن الإمارات مولت محاولة عسكرية فاشلة في 2016 للإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان والاعتراضات الإماراتية على الدعم التركي للإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين.

على الرغم من تحسن العلاقات بين تركيا والإمارات والسعودية، لن تخفف دول الخليج قبضتها على لبنان ولن تثق في تركيا لتكون وسيطا مقبولا وغير متحيز

وخاضت تركيا والإمارات معارك عسكرية وسياسية بالوكالة في ليبيا وسوريا وشرق البحر المتوسط وفرنسا، حيث كانتا على طرفي نقيض من الانقسام. كما دعمت تركيا قطر ووسعت من وجودها العسكري فيها خلال المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية التي استمرت ثلاث سنوات ونصف السنة بقيادة الإمارات والسعودية لقطر والتي رُفعت في يناير الماضي.

ويضيف دورسي أن مصر والمملكة العربية السعودية تسعيان لتخفيف حدة خلافاتهما مع تركيا في وقت يسوده عدم اليقين بشأن الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وحاجة جميع دول الشرق الأوسط إلى التركيز على مزيج من الإصلاح والتنويع والتوسع الاقتصادي نتيجة للوباء ومتطلبات تغير المناخ.

وسافر جاويش أوغلو على هذه الخلفية إلى طهران قبل يوم من وصوله إلى بيروت. وسعى في طهران لتعزيز موقعه كوسيط محتمل في لبنان، وإدارة التوترات التركية – الإيرانية في القوقاز على طول الحدود الأذرية – الإيرانية، وإيجاد أرضية مشتركة في سوريا حيث يوجد خلاف بين البلدين.

وقال "إذا كان هناك أي شيء يمكن القيام به لحل القضية (في لبنان) في أسرع وقت ممكن، فنحن مستعدون لتنفيذه".

وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين تركيا والإمارات والسعودية، لا يُرجح دورسي أن تخفف دول الخليج قبضتها على لبنان أو أن تثق في تركيا لتكون وسيطا مقبولا وغير متحيز.

وفي نفس الوقت، بدت تركيا وكأنها ترسم خطوط معركة إقليمية مع السعودية والإمارات ومع دول جنوب شرق أوروبا وكذلك مع روسيا وإيران، اللتين تتنافسان وتتعاونان معها.

وفعلت ذلك في اجتماع عقد في إسطنبول الأسبوع الماضي لمجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية الذي يضم أذربيجان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى والقوقاز. ونالت تركمانستان، الدولة الوحيدة الأخرى الناطقة بالتركية، والمجر صفة مراقب.

وحصر تجمع إسطنبول العضوية ووضع المراقب على البلدان الناطقة بالتركية. ولا يمنع القرار دول جنوب شرق أوروبا الأخرى من الارتباط بالمجلس فقط، بل يمنع إيران، حيث يمثل الأذريون، أكبر أقلية عرقية في البلاد، 15 في المئة من السكان، وروسيا مع أقلياتها التركية.

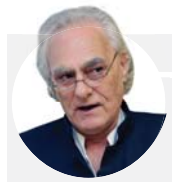

جيمس دورسي

تحسن العلاقات يحول ساحة المعركة بعيدا عن صراع مسلح

أضف إلى كل هذا التأثير الدبلوماسي للاعتقال بتهم التجسس والإفراج اللاحق عن سائحين إسرائيليين لالتقاطهما صورا لقصر طولمة باغجة في إسطنبول، أحد المعالم السياحية الرئيسية في المدينة. وكان القصر الواقع على ضفاف البوسفور مقرا إداريا للسلاطين العثمانيين في القرن التاسع عشر ومكان وفاة مؤسس تركيا الحديثة كمال مصطفى أتاتورك سنة 1938.

ودفع إطلاق سراح الزوجين إلى إجراء أول مكالمة هاتفية بين أردوغان وكبار القادة الإسرائيليين منذ تسع سنوات، حيث اتصل الرئيس إسحاق هرتصوغ ورئيس الوزراء نفتالي بينيت بالرئيس التركي بشكل منفصل لشكره. وتجاهلت إسرائيل حتى الآن الجهود التركية لتحسين العلاقات المتوترة بين البلدين.

وإلى جانب حقيقة أن أردوغان لا يريد أن يخيف الحادث السائحين الذين هو بأمس الحاجة إليهم في ظرف أزمة اقتصادية حادة، فقد وفر أيضا فرصة للتواصل مع إسرائيل وتقليل ميزة الإمارات الجيوسياسية في الحفاظ على علاقات وثيقة مع الدولة العبرية. ويتوقع أردوغان أن يتم الرد بالمثل على الخطوة التركية. وهذا ما يخشاه المحافظون الإسرائيليون.

وتظهر اتهامات أنقرة "بالتجسس" والتهديدات الظاهرة برفع تكلفة الإفراج عن المعتقلين أنها كانت تستخدم دبلوماسية الرهائن مع سياح أبرياء. وهكذا تصرفت حماس، المدعومة من حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة. وقال سيث فرانتزمان مراسل جيروزاليم بوست اليمينية في الشرق الأوسط إن الأنظمة العادية لا تحتجز الأبرياء.

مصر تخفق في التعامل مع أزمات السودان

القاهرة - أصبح راسخا في أذهان القوى المدنية بالسودان أن مصر كانت مساندة لانقلاب قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ولم يفلح بيانها الأول في الدعوة إلى ضبط النفس والحفاظ على أمن واستقرار السودان في إقناع هذه القوى بأنها على مسافة واحدة من العسكريين والمدنيين، كما أخفق بيانها الثاني الأحد، بعد التوقيع على اتفاق سياسي أعاد رئيس الحكومة عبدالله حمدوك في تبديد هواجس سابقة، والذي ثمّن هذه الخطوة التي أنهت أزمة محتدمة عصفت بالبلاد.

زادت الفداحة السياسية مع نشر صحيفة "وول ستريت جورنال" بعد أيام قليلة من انقلاب البرهان معلومات أشارت إلى قيامه بزيارة سرية إلى القاهرة عشية الانقلاب، وأنه تلقى تطمينات من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بالوقوف معه ودعم خطوته.

وقالت الصحيفة الأميركية إن مدير المخابرات المصرية اللواء عباس كامل زار الخرطوم قبل الانقلاب، والتقى البرهان وأبلغه أن "حمدوك يجب أن يرحل"، معربا عن استياء المصريين منه بسبب انفتاحه على إثيوبيا في قضية سدّ النهضة.

تفاعلت هذه المعطيات سريعا، ولم تجد من القاهرة ردودا تدحضها، أو تثبت أنها على مسافة واحدة من القوى المتصارعة سياسيا في السودان، وجاء عدم توقيع مصر على البيان الرباعي الذي أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات، ليضاعف من شكوك القوى المدنية في النوايا المصرية، حيث طالب البيان البرهان بالتراجع عن عزل حمدوك والعودة إلى ما قبل إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر.

وكان رد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن على عدم توقيع القاهرة على البيان مراوغا، حيث طلب من الصحافيين توجيه السؤال إلى وزير الخارجية المصري سامح شكري، والذي أجاب بطريقة غائمة، فحواها أن بلاده لم تأخذ علما مسبقا به، ولم تشارك في صياغته، وعززت إجابة بلينكن الفضفاضة، وإجابة شكري غير المقنعة بأن القاهرة لم تكن موافقة على الصياغة التي خرج بها البيان، والتي انحازت بوضوح إلى جانب القوى المدنية، وحملت إدانة لإجراءات البرهان.

جرت تقلّبات كثيرة في الأزمة السودانية والتزمت القاهرة الصمت في غالبية الأسئلة الساخنة التي ترددت في أوساط سودانية بعد الانقلاب، وحتى الدور الذي حاولت أن تلعبه الجامعة العربية، بما يشبه النيابة عن مصر، في وساطة كانت تعتزم القيام بها الجامعة عندما أوفدت مساعد أمينها العام السفير حسام زكي، لم تلق تأييدا، وانتهت إلى عبارات من نوعية ضبط النفس، والاحتكام لصوت العقل، والحفاظ على استقرار السودان.

تركت الأزمة انطباعات سلبية عن موقف مصر لدى القوى المدنية في السودان، تحتاج إلى جهود كبيرة لإذابة الشكوك والالتباسات التي خيمت عليها، لأن حمدوك عاد على رأس الحكومة وقد لا يكون مرتاحا كثيرا في التعامل مع دولة تراه معرقلا لمصالحها، ما يعني أن القاهرة تواجه إشكالية جديدة في إعادة صياغة علاقتها مع الخرطوم بعد أن قطعت شوطا في تطويرها عقب سقوط نظام البشير.

يذكّر الموقف الراهن بموقف سابق واجهته القيادة المصرية في يونيو 1989 عندما وقع انقلاب عسكري في السودان، وأعلنت القاهرة تأييده مبكرا، ثم اكتشفت أن زعيم الحركة الإسلامية (الراحل) حسن الترابي يقف خلفه.

وتحول حكم الجيش هناك إلى حكم بصبغة إسلامية، ظلت مصر تعاني من تداعياته القاتمة فترة طويلة، ولم تصل إلى مرحلة وئام مع حكم البشير، وعندما رحل بموجب ثورة شعبية منذ حوالي عامين لعب فيها البرهان دورا مهما اعتقدت أنها تخلصت من كابوس سياسي أزعجها طويلا، ووجدت رجلها الصحيح في السودان.

تبدو المشكلة بالنسبة إلى مصر حاليا مزدوجة، فهي مطالبة بالحفاظ على نسق علاقتها القوية مع البرهان، واستعادة الثقة مع حمدوك والتي يمكن أن تكون أجزاء كبيرة منها قد تبددت مع ما وصل إليه من معلومات وتخمينات وتكهنات وشائعات بشأن عدم تفضيل القاهرة له، وهي مسألة تحتاج من القاهرة إلى مرونة عالية، واستدارة كبيرة تنهي بها المخاوف التي تسيطر على قطاع كبير من القوى المدنية في السودان.

يتطلب حفاظ مصر على علاقة قوية مع البرهان زيادة الاعتماد على الجيش كمؤسسة وليس كأشخاص، وهو النهج السليم الذي تتبعه الدولة المصرية في علاقاتها الخارجية عموما، لكن التركيز على قائد الجيش في بعض الأحيان تسبب في المشكلة الراهنة، والتي من المهم فك عقدها سريعا، حيث يمثل السودان حيوية استراتيجية لمصر، يصعب تقبل فتور في العلاقة مع الطبقة الحاكمة فيه، سواء أكانت عسكرية أم مدنية.

مصر عليها البحث عن طريقة لا تحصر رهاناتها على الجنرالات لأن الفترة المقبلة قد تشهد انخفاضا في أدوارهم السياسية

يبقى السؤال كيف تتخلص القاهرة مما رسخ في أذهان القوى المدنية جراء التطورات التي أفرزتها الأزمة الأخيرة، والتي يمكن أن تخرج الخلافات المكتومة إلى العلن، إذا لم تتمكن من تصحيح مسار العلاقات مع حمدوك، وثبت أنه رقم محوري في معادلة السلطة بشقيها الداخلي والخارجي، إذ انصبت غالبية ردود الأفعال على عدم التفريط في عودته، وباتت رمزا للديمقراطية والحكم المدني في السودان.

حصد حمدوك مزايا سياسية تفوق تلك التي يمكن أن يكون خسرها واستطاع بما امتلكه من مرونة عالية ترسيخ أقدامه خلال المرحلة الانتقالية وربما بعدها، ما يفيد أن مصر مضطرة للتعامل معه وتخفيف حدة الاحتقان الذي خلفته أزمة عزله، وما صاحبها من رذاذ سياسي كانت القاهرة في بؤرته نتيجة رواج فكرة عدم ارتياحها له.

قطعت مصر شوطا كبيرا في تطوير العلاقات مع السودان يمكن أن يتأثر سلبا ما لم تجد صيغة جيدة للتفاهم مع حمدوك، وتوازن بين شغفها بالتعويل على دور الجيوش، وبين الدور الصاعد للقوى المدنية في المنطقة وليس في السودان فقط، وهي الرسالة التي توحي بأن ثمة تحولات في المنظومة الإقليمية قد لا تكون فيها المؤسسة العسكرية في أي دولة هي المهيمن الوحيد على مقاليد الأمور.

تواجه مصر هذه المعادلة في السودان، وتواجهها بدرجات مختلفة أيضا في ليبيا، ويمكن أن تواجهها في دول عربية أخرى، ما يفرض عليها البحث عن طريقة لا تحصر رهاناتها على الجنرالات، لأن الفترة المقبلة من المرجح أن تشهد انخفاضا في أدوار قادة الجيوش السياسية، ويعد الموقف من السودان بعد تجاوز محنة البرهان – حمدوك اختبارا لقدرة النظام المصري على التعامل مع جميع القوى بطريقة متوازنة.

مواقف ضارة